

البوابة الإلكترونية ورقمنة الصفقات العمومية في ضوء القانون رقم 12-23

The Electronic Portal and the Digitization of Public Procurement in Light of Law No. 23-12

ط.د مومني فايزة*

مركز الجامعي صالحى أحمد النعامة

moumeni@cuniv-naama.dz

nourritaje05@gmail.com

تاريخ النشر: 2026-01-30

تاريخ القبول: 18/01/2026

تاريخ الإيداع: 20/04/2025

ملخص:

تُعد رقمنة الصفقات العمومية عبر البوابة الإلكترونية في الجزائر توجهاً حديثاً بدأ مع المرسوم الرئاسي 10-236 لسنة 2010، وتؤكد لاحقاً في المرسوم 15-247 لسنة 2015، إلا أن وتيرة تطبيقها كانت بطيئة. ومع صدور القانون 12-23 لسنة 2023، أدرج المشرع لأول مرة نصاً صريحاً يؤكد على رقمنة الصفقات، مع منح أهمية خاصة للبوابة الإلكترونية التي تُعد نقلة نوعية في الصفقات العمومية. فهي تسرع جميع الإجراءات والمراحل من خلال نشر البيانات وتبادل المعلومات إلكترونياً، مما يقلص التكاليف، ويعزز الشفافية. كما تساهم في الحد من البيروقراطية ومكافحة الفساد وتوفير آلية رقابة فعالة على جميع مراحل التعاقد.

الكلمات المفتاحية: البوابة الإلكترونية؛ الصفقات العمومية؛ الشفافية؛ الرقمنة؛ الإطار القانوني للصفقات الإلكترونية.

Abstract:

The digitization of public procurement through the electronic portal in Algeria is a modern trend that began with Presidential Decree No. 10-236 of 2010 and was later reaffirmed by Decree No. 15-247 of 2015. However, its implementation remained slow. With the enactment of Law No. 23-12 in 2023, the legislator, for the first time, explicitly emphasized the digitalization of public procurement, giving particular importance to the electronic portal, which represents a significant shift in the procurement process. The portal accelerates all procedures and stages by publishing data and enabling electronic information exchange, which reduces costs and enhances transparency. It also contributes to limiting bureaucracy, combating corruption, and establishing an effective monitoring mechanism throughout all phases of contracting.

Keywords: Electronic portal; Public procurement contracts; Transparency; Digitization; Legal framework for electronic procurement contracts.

* مومني فايزة.

مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة، ومن ضمنه الجزائر، تطورات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، أدت إلى إحداث نقلة نوعية نحو تبني الإدارة الإلكترونية، كخيار استراتيجي يهدف إلى تحديث العمل الإداري وتحسين جودة الخدمات العمومية. وفي هذا السياق، أطلقت الجزائر مشروع "الجزائر الإلكترونية"، الذي يرمي إلى رقمنة الإدارة العمومية وتكييف أنماط وأساليب عملها مع التحولات الرقمية، عبر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات الحيوية.

ويُعد مجال الصفقات العمومية من أبرز المجالات التي شملها هذا التحول الرقمي، نظرًا لأهميته في تسيير المال العام، وتنفيذ السياسات التنموية، وكونه يشكل واجهة رئيسية للتفاعل بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين. ومن أبرز ملامح هذا التحول، إنشاء بوابة إلكترونية وطنية مخصصة للصفقات العمومية، كآلية استراتيجية تهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتسريع المعاملات، وتقليل التكاليف، مع تعزيز الشفافية ومكافحة مظاهر الفساد والبيروقراطية.

وقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لهذه البوابة، من خلال التنصيب عليها صراحة في القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023، المتعلق بالقواعد العامة للصفقات العمومية. ويهدف هذا الإطار القانوني الجديد إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والمساواة والمساءلة، من خلال رقمنة مختلف مراحل التعاقد العمومي، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة لاعتماد الصفقات الإلكترونية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعًا راهنًا، يجمع بين التحديث الإداري والحكامة الجيدة، ويُساهم في تقييم مدى نجاعة التوجه الرقمي الذي تبنته الجزائر في مجال حساس وحيوي كقطاع الصفقات العمومية. كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى تنظيم المشرع الجزائري للبوابة الإلكترونية وآليات رقمنة الصفقات، وتقييم أثر هذا التنظيم في تكريس مبادئ الشفافية، والحد من الفساد، وتحقيق النجاعة العمومية. وتطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم القانون رقم 12-23 في تكريس استخدام البوابة الإلكترونية كآلية قانونية لتعزيز الشفافية ورقمنة الصفقات العمومية مقارنة بالنصوص القانونية السابقة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج القانوني التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة النصوص القانونية المنظمة للبوابة الإلكترونية، وتحليل أحكامها ومقارنتها بالممارسات الميدانية. كما تم توظيف أساليب استنتاجية ونقدية لتقديم عرض دقيق للمستجدات القانونية، وتقييم مدى فعاليتها العملية، ومدى استجابتها لأهداف الشفافية ومحاربة الفساد.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم فسمين أساسيين:

➤ أولاً - مفهوم البوابة الإلكترونية.

➤ ثانياً - إسهام القانون رقم 12-23 في رقمنة الصفقات العمومية من خلال إدخال البوابة

الإلكترونية.

أولاً - مفهوم البوابة الإلكترونية

تُعد البوابة الإلكترونية منصة رقمية متخصصة تهدف إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتعزيز التواصل بين مختلف الفاعلين في مجال الصفقات العمومية بطريقة شفافة وفعالة.

1- تعريف البوابة الإلكترونية:

عرفت البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بأنها أداة متخصصة تهدف إلى تجميع ونشر كافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقات العامة. تُعتبر هذه المنصة فضاءً رقمياً يتيح للمتعاملين الاقتصاديين، الشركات، والمهتمين بالصفقات العمومية، الاطلاع بسهولة على جميع الأدلة والوثائق الضرورية المرتبطة بالصفقات، مثل الإعلانات، شروط العروض، التعاقدات، وأية مستندات أخرى ذات صلة. من خلال هذه المنصة¹، يتم توفير شفافية أكبر في الإجراءات المتعلقة بالصفقات، مما يعزز من كفاءة التفاعل بين الإدارة والمتعاملين، ويتيح متابعة دقيقة لجميع مراحل العملية بشكل إلكتروني، مما يساهم في تحسين الأداء الإداري والتقليل من التلاعب أو الفساد.²

يُعد إحداث البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في منظومة الصفقات العمومية في الجزائر، حيث نص المرسوم الرئاسي رقم 10-236³ في مادته 173 "تؤسس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية لدى وزارة المالية، تنشر فيها الإعلانات والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، وتحدد كفاءات تنظيم هذه البوابة وتسييرها وتبادل المعلومات عبرها عن طريق التنظيم". يتم إنشائها تحت إشراف وزارة المالية، بهدف تعزيز الشفافية من خلال نشر الإعلانات والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية عبر وسيلة إلكترونية متاحة للعموم.

وقد تم تدعيم هذا الإجراء بالقرار الوزاري لسنة 2013⁴، الذي حدّد بدقة محتوى البوابة وكفاءات تبادل المعلومات بطريقة إلكترونية، مما أضفى طابعاً عملياً وتنظيمياً على استخدامها. غير أن التعديل اللاحق للمرسوم بموجب المادة 203 "تؤسس بوابة إلكترونية خاصة بالصفقات العمومية، تُشرف على تسييرها كل من الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويُسهّر على تطويرها وضمان فعاليتها وفقاً لأحكام التنظيم المعمول به".

¹ ودان بوعبد الله، مركان محمد البشير، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية: نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2015، ص 101.

² ملاش خلود، البوابة الإلكترونية ضمن النصوص القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 11، 2019، ص 15.

³ المرسوم رقم 10-236، المؤرخ في 17/10/2010، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الملغى بالمرسوم الرئاسي رقم 15-247، المؤرخ في 16/09/2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، والملغى بالقانون

12-23، المؤرخ في 05/08/2023، المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر، العدد 58، الصادر في 2010.

⁴ القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وكيفية تبادل المعلومات بطريقة إلكترونية، ج ر، العدد 12، الصادر في 2013.

الذي شكّل نقلة نوعية، حيث تم إشراك الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى جانب وزارة المالية في تسيير هذه البوابة، وهو ما يعكس تطور الرؤية القانونية نحو اعتبار البوابة مرفقاً رقمياً يتطلب تنسيقاً مزدوجاً يجمع بين الجوانب المالية والتقنية، بما يضمن فعاليتها واستمراريتها في سياق التحول الرقمي للإدارة العمومية.

تناول المشرع موضوع البوابة الإلكترونية في مجال إبرام الصفقات العمومية ضمن أحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247¹، وذلك في الفصل السادس المعنون بـ: "الاتصال وتبادل المعلومات بالطرق الإلكترونية"، والذي قُسم إلى قسمين رئيسيين:

- **القسم الأول:** يتناول هذا القسم الاتصال بالطريقة الإلكترونية، على حسب المادة 203، التي تنص على كل من شروط وأيضاً كفاءات الاتصال الإلكتروني بين المصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين.
- **القسم الثاني:** أما هذا القسم جاء تحت عنوان "تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية"، وضم المواد 204، 205، و206 من نفس المرسوم، والتي نصت على كيفية تبادل الوثائق والمعلومات إلكترونياً بين مختلف الأطراف المعنية بإجراءات إبرام الصفقات، ونصت أيضاً على ضرورة احترام شروط الأمن والسرية والموثوقية في هذا الإطار.

يتضح من نص المادة 105 من القانون رقم 12-23² أن المشرع الجزائري قد أقر اعتماد بوابة إلكترونية وطنية متخصصة في الصفقات العمومية، تُسير من قبل المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالمالية، وفق كفاءات تحدد بقرار من الوزير المختص. وتُعد هذه البوابة فضاءً رقمياً موحداً يهدف إلى تنظيم عملية إبرام الصفقات العمومية بطريقة إلكترونية، من خلال نشر الإعلانات، تبادل الوثائق، وإتاحة المعلومات لجميع المتعاملين الاقتصاديين والإدارات العمومية والمهتمين بالمجال. وتندرج هذه الآلية ضمن جهود الدولة في ترسيخ مبادئ الشفافية، وتكريس قواعد المنافسة النزيهة، ومحاربة مظاهر الفساد الإداري، إذ تُمكن من رقمنة الإجراءات التقليدية، وتُسهم في تسهيل الوصول إلى المعلومة، وتسريع وتيرة معالجة ملفات الصفقات، مما يعزز من فعالية التسيير العمومي ويكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وبالتالي، تُعد هذه البوابة من أهم أدوات الإدارة الإلكترونية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية لتعزيز الشفافية، وضمان النزاهة، وتحسين الأداء في تسيير الصفقات العمومية، وذلك لما تتمتاز به من خصائص متعددة، من أبرزها³:

- إتاحة المعلومات بشكل آني وشفاف: لجميع المتعاملين الاقتصاديين دون تمييز.
- تبسيط الإجراءات الإدارية: المتعلقة بالإعلان عن الصفقات وتقديم العروض.
- متابعة مراحل الصفقة إلكترونياً: من الإطلاق إلى الإبرام.
- الحد من الاحتكاك المباشرين الإدارة والمتعاملين: مما يقلل من فرص الفساد والمحسوبية.
- توفير قاعدة بيانات مركزية: تسهل عملية الرقابة والتدقيق من طرف السلطات المختصة.
- تقليص التكاليف والأجال الزمنية: المرتبطة بالإجراءات الورقية التقليدية.

¹ المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المؤرخ في 16/09/2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الملغى بالقانون 12-23، المؤرخ في 05/08/2023، المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر، العدد 50، الصادر في 2015.

² القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05/08/2023، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر، العدد 51، الصادر في 2023.

³ ودان بوعبد الله، مركان محمد البشير، المرجع السابق، ص 107 وما يليها.

لم يتناول المشرع الجزائري في كل من المرسومين السابقين والقانون الجديد لعام 2023 تعريف البوابة الإلكترونية بشكل محدد، بل اكتفى بالإشارة إلى محتواها وكيفية تسييرها والجهة المسؤولة عنها.

2- مهام البوابة الإلكترونية في ظل القانون 12-23:

هذا المنهج الجديد للعمل يطمح إلى تكريس إجراءات أكثر حداثة، بساطة، سهولة وسرعة. ويوفر مهام الأساسية للصفقات العمومية:

أ- النشر الإلكتروني:

يعد النشر الإلكتروني من أهم مهام البوابة ويتمثل تخزين المعلومات والبيانات رقميًا من أجل معالجتها تم نشرها من خلال الشبكات الإلكترونية، سواء كانت مكتوبة من خلال نصوصًا أو عبارة عن صورًا أو رسومات. ونصت المادة 46 من القانون رقم 12-23، إلزامية نشر كل الوثائق والمعلومات المتعلقة بالمنافسة للصفقات العمومية من طرف المصلحة المتعاقدة من خلال الطريقة الإلكترونية وذلك وفقًا لجدول زمني يحدده الوزير المكلف بالمالية. أما في المرسوم الرئاسي رقم 10-236 الملغى كانت هذه الإجراءات لنشر اختيارية¹، كما نص القانون رقم 12-23 على إلزامية النشر وأيضًا الإشهار من خلال الصحافة الإلكترونية كإجراء جديد.²

ب- التسجيل في البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

إن الهدف الأساسي من البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية هو التسجيل الذي يعد من أهم الإجراءات التي تنظم عملية التعاقد بين المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة، حيث يسهل هذا الإجراء الوصول إلى المعلومات والبيانات المشاركين في الصفقات العمومية.³ غير أن طريقة التسجيل، سواء بالنسبة للمتعهدين أو خاصة بالنسبة للمصالح المتعاقدة، لا تزال غير واضحة، ولم تُفعّل بشكل فعلي في العديد من الإدارات العمومية. فضعف التكوين، وغياب الدليل العملي، وعدم توفير الدعم التقني الكافي، كلها عوامل ساهمت في جعل عملية التسجيل شكلية في بعض الحالات، مما يحدّ من فعالية المنصة ويعيق تحقيق أهدافها في الشفافية والسرعة والرقابة.

ت- البحث في البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

تُعد وظيفة البحث من بين أبرز المهام التي توفرها البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، حيث تمثل أداة تقنية فعالة تُمكن المستخدمين من الوصول السريع والدقيق إلى البيانات والمعلومات المرتبطة بمختلف مراحل الصفقات العمومية. وتقوم هذه الوظيفة على مبدأ إدخال كلمات أو مصطلحات مفتاحية من قبل المستخدم، ليتم من خلالها فلترة المحتوى المتاح على البوابة وفقًا لمعايير البحث المطلوبة، ودون الحاجة للبحث المرهق عبر مواقع الإنترنت المختلفة.⁴

¹ محمد بن جلول، فاطمة زعزوعة، رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 12-23، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لأفلو، العدد 1، الجزائر، 2024، ص 68.

² الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، "مجلس الوزراء: إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية لنشر الصفقات العمومية"، متاح على الرابط: <https://www.aps.dz>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/16، على الساعة 10:12.

³ نبيلة أوقجيل، "دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 1093.

⁴ فيروز حوت، "النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية (دراسة مقارنة)"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سيدي بلعباس، تخصص قانون العقود، الجزائر، 2019-2020، ص 33.

ث-تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية:

أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لاعتماد خاصية التبادل الإلكتروني للمعلومات في مجال الصفقات العمومية، إدراكاً منه للدور المحوري الذي تؤديه الوسائل الرقمية في ترسيخ مبادئ الشفافية والسرعة والفعالية في المعاملات الإدارية. وقد كرّس هذا التوجه من خلال أحكام المادتين 173 و 174 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236، اللتين تضمنتا إشارات صريحة إلى ضرورة استعمال الوسائل الإلكترونية في هذا الإطار.

كما تم تعزيز هذا المسعى بشكل أكثر تفصيلاً في المرسوم الرئاسي رقم 15-247، لاسيما في الفصل السادس منه، الذي خُصص بالكامل لموضوع "تبادل المعلومات بالوسائل الإلكترونية"، حيث نصّت المواد من 203 إلى 206 على وجوب اعتماد التكنولوجيات الحديثة في تبادل المعطيات والمستندات المتعلقة بإجراءات إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية.

أما القانون رقم 12-23 الصادر سنة 2023 جاء ليفند هذا التوجه ضمن إطار قانوني جديد، حيث نصّت المادة 107 منه صراحة على حرص على تبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقات العمومية من خلال الطريقة الإلكترونية، مما ساهم في تعزيز الرقمنة ووصول إلى الشفافية، وضمان فعالية المعاملات الإدارية، وحفاظ على سرّيتها لكلا طرفين المصالح المتعاقدة أو المتعاملين الاقتصاديين.¹

3-الشقّ التطبيقي للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

بعد إطلاق البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، تم الانتقال إلى مرحلة التفعيل العملي، حيث أصبحت المنصة تُستخدم فعلياً، بدءاً من نشر الإعلانات وتحميل دفاتر الشروط، وصولاً إلى إيداع العروض وفتح الأظرفة بصفة إلكترونية، كماي تتيح للمتعاملين الاقتصاديين إيداع التصريح بالاكْتتاب، ورسالة التعهد، والتصريح بالنزاهة، والتعهد بعدم الاستثمار عند الاقتضاء. كما يمكنهم، عند الضرورة، تقديم معلومات إضافية أو طلب توضيحات تتعلق بأحكام دفاتر الشروط، متى اقتضت الحاجة ذلك.

ويُسمح لهم كذلك بإيداع ترشيحاتهم في إطار الإجراءات التي تشمل مرحلة الانتقاء الأولي، وإيداع العروض التقنية والمالية، والعروض المعدلة عند الاقتضاء. كما يمكنهم تقديم طلبات الاطلاع على نتائج تقييم العروض، ومباشرة الطعون وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول به، علاوة على ذلك، يمكنهم سحب دفاتر الشروط والوثائق الإضافية إلكترونياً عند الحاجة.

وقد ساهم هذا التفعيل العملي في تعزيز مبدأ الشفافية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص آجال إبرام الصفقات، مما أدى إلى تحسين فرص المشاركة أمام المتعاملين الاقتصاديين، وذلك في إطار سياسة الدولة الرامية إلى رقمنة الصفقات العمومية ومكافحة الفساد الإداري.²

ثانياً- إسهام القانون رقم 12-23 في رقمنة الصفقات العمومية من خلال إدخال البوابة**الإلكترونية.**

¹ محمد بن جلول، فاطمة زعزوعة، المرجع السابق، ص 69.

² البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية على الموقع الإلكتروني <https://marches-publics.gov.dz/about> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/29،

تُعد البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية إحدى الركائز الأساسية في مسار رقمنة الصفقات العمومية في الجزائر، حيث تم إحداثها بموجب أحكام المرسوم الرئاسي رقم 10-236، ثم تم تعزيز دورها وتوسيع نطاق استخدامها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-247. وقد تم تكريسها بصفة قانونية صريحة ضمن القانون رقم

12-23 المتعلق بالصفقات العمومية، باعتبارها أداة محورية في تجسيد التحول الرقمي في مجال التسيير العمومي. وتتميز هذه البوابة بمنظومة إلكترونية حديثة وأمنة، تضمن حماية المعطيات، والحفاظ على سرية وموثوقية المعلومات المتبادلة بين مختلف الأطراف المتدخلة في الصفقات العمومية. كما تمثل وسيلة فعالة لترسيخ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والنجاعة، من خلال اعتماد التكنولوجيات الرقمية الحديثة في مختلف مراحل إبرام وتنفيذ الصفقات، وذلك تماشياً مع أحكام القانون الجديد وتوجهاته الإصلاحية.

1- التحولات التشريعية في مجال رقمنة الصفقات العمومية بموجب القانون رقم 12-23:

في ظل القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة لمسألة رقمنة الصفقات العمومية، حيث عمل على تطوير البوابة الإلكترونية الخاصة بها، وتعزيز خاصية تبادل المعلومات إلكترونياً، بما يعكس التوجه نحو تبني الإدارة الرقمية في تسيير الصفقات من بين هذه المستجدات ما يلي:

أ- اعتماد الرقمنة:

يُعتبر القانون رقم 12-23 المتعلق بتحديد القواعد العامة للصفقات العمومية محطة هامة في مسار تطوير الإطار القانوني المنظم للصفقات في الجزائر، حيث منح لموضوع رقمنة الصفقات العمومية أهمية خاصة، من خلال معالجته بشكل صريح ومباشر في الباب السادس، الفصل الثاني. غير أن فكرة الرقمنة لم تكن جديدة في التشريع الجزائري، إذ سبق الإشارة إليها في نصوص تنظيمية سابقة.

ب- الانتقال من التنظيم إلى التشريع:

على خلاف الإطار التنظيمي السابق الذي كان يحكم الصفقات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-236 والمرسوم الرئاسي رقم 15-247، عرف تنظيم هذا المجال نقلة نوعية من المستوى التنظيمي إلى المستوى التشريعي، وذلك من خلال صدور القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023، المتعلق بتحديد القواعد العامة للصفقات العمومية. وقد أضفى هذا الانتقال إلى الإطار القانوني طابعاً أكثر قوة واستقراراً وإلزامية.

ت- تكريس مبدأ الشفافية:

من بين أبرز المستجدات التي أتى بها القانون رقم 12-23 في مجال الصفقات العمومية، تكريس الشفافية من خلال الإلزامية الإشهار عبر البوابة الإلكترونية والصحافة الإلكترونية، وذلك في الفصل الثاني من القسم الثاني في المادة 46. حيث تم اعتماد الصحافة الإلكترونية كآلية حديثة لنشر الإعلانات المتعلقة بالصفقات العمومية، في إطار تعزيز مبدأ الشفافية وضمان حرية الوصول إلى المعلومة، بما يُكرّس تكافؤ الفرص بين المتعاملين الاقتصاديين.

ث- آلية التفاوض المباشر مع المؤسسات الناشئة:

ركز القانون على التفاوض المباشر مع المؤسسات الناشئة ذات النشاط الرقمي أو الابتكاري، بشرط أن تكون الخدمات المعروضة فريدة ومبتكرة، وذلك لدعم التحول الرقمي حسب المادة 41 الفقرة الثانية.

ج- إنشاء المجلس الوطني للصفقات العمومية:

من أبرز مظاهر التحول التي حملها القانون رقم 12-23 في مجال رقمنة الصفقات العمومية، استحداث المجلس الوطني للصفقات العمومية، كما نصّ على ذلك الفصل الأول من الباب السادس من القانون. وقد أنيطت بهذه الهيئة الجديدة مهام استراتيجية تتصل مباشرة بالرقمنة والإحصاء الاقتصادي، بما يعكس توجهًا واضحًا نحو اعتماد آليات رقمية في تسيير الصفقات. وتؤكد المادة 104¹ من نفس القانون لاسيما في فقرتها الثامنة التي تلزم المجلس بإعداد إحصاء اقتصادي سنوي خاص بالصفقات بالتنسيق مع الجهات المختصة، وفي فقرتها التاسعة² التي تلزم بتحميل بيانات الصفقات على المنصات الإلكترونية، مع تقديم توصيات للحكومة تُبنى على بيانات دقيقة وموثوقة. ورغم أن هذا المجلس لم يدخل بعد حيز التطبيق الفعلي، فإن صدور نصوصه التنظيمية المرتقبة سيُشكل محطة مفصلية في دعم البوابة الإلكترونية وتعزيز فعالية الرقمنة في المجال التعاقد العمومي.

2- انعكاسات القانون 12-23 لترسيخ رقمنة الصفقات العمومية وفق لتوجهات النصوص السابقة

إن الغاية الأسى لهذه البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية هي توفير ضمان احترام أكبر لمبادئ حرية الوصول إلى الطلب العمومي، المساواة بين المرشحين وشفافية الإجراءات.

كذلك، وبفضل رقمته الصفقات العمومية عن طريق هذه البوابة التي تخصص لها، يوفر هذا النظام مزايا أخرى حيث يسمح بـ:

أ- تكريس مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية:

تُعد البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وسيلة فعالة لضمان المساواة بين كافة المتعاملين الاقتصاديين في الوصول إلى فرص التعاقد، حيث تُكرّس مبدأ المنافسة العادلة والشفافة، الذي يُعد من الدعائم الأساسية في الصفقات العمومية. وتُتيح هذه البوابة لجميع المنافسين إمكانية الاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقة، لاسيما دفاتر الشروط ومواصفات التقنية، في نفس التوقيت وبنفس الشروط³، مما يُساهم في تحقيق تكافؤ الفرص بين المنافسين ويُحد من أي شكل من أشكال التمييز أو المعاملة التفضيلية غير المبررة وغير المشروع⁴.

ب- تعزيز الشفافية:

تُعزز البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية مبدأ الشفافية من خلال رقمنة وتوثيق كافة مراحل التعاقد، مما يتيح اطلاعًا عامًا ومنظمًا على المعلومات المتعلقة بالصفقات. ويُمكن ذلك مختلف الفاعلين من مراقبة الإجراءات، ويُقلّل من فرص التلاعب والغموض، مما يُكرّس النزاهة والعدالة في إدارة المال العام.

¹ أنظر المادة 104 من القانون 12-23، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.

² أنظر الفقرة 09 من المادة 104 من القانون 12-23، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.

³ حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، دار وائل، ط1، الأردن، 2013، ص160.

⁴ عبد الرحمن بن جراسة، دراسة مقارنة، أطروحة بعنوان "التعاملات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية"، تخصص قانون عام، قسم الحقوق،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2021، ص212.

وقد أكد القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، على أهمية الشفافية كأحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الصفقات العمومية، حيث نص في المادة 5 منه على أن الصفقات العمومية "تخضع لمبادئ حرية الوصول إلى الطلب العمومي، والمساواة في معاملة المترشحين، وشفافية الإجراءات." كما أضافت المادة 46 أن النشر يتم عبر الوسائل الإلكترونية والصحافة الإلكترونية المعتمدة لضمان إتاحة المعلومات للعموم.

وتُساهم هذه الشفافية في إحكام الرقابة المجتمعية والمؤسسية على الأداء الإداري، حيث يتم تتبع مصدر كل قرار أو إجراء ومعرفة المسؤول عنه، الأمر الذي يُكرّس مبادئ المساءلة والمحاسبة. كما أن تمكين المواطنين والمتعاملين من متابعة إجراءات الإنفاق العمومي يعزّز من الثقة المتبادلة بين الإدارة العمومية والمجتمع، ويُعيد الاعتبار للمرفق العام كمؤسسة تخدم الصالح العام دون تحيز أو تمييز.

والأهم من ذلك، فإن إتاحة المعلومات المتعلقة بتوزيع الصفقات العمومية يُكرّس مبدأ العدالة في توزيع الموارد العمومية، حيث تُصبح فرص الاستفادة من الطلب العمومي متاحة للجميع على قدم المساواة، دون احتكار أو إقصاء، مما يخلق بيئة اقتصادية سليمة قائمة على المنافسة النزاهة والمردودية الاقتصادية، ويُساهم في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية في تسيير الشأن العام.¹

ت-مكافحة الفساد في الصفقات العمومية:

تُعد البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية أداة فعالة في الحد من الفساد الإداري، حيث توفر بيئة رقمية آمنة تُوثّق جميع مراحل التعاقد بشكل دقيق ومنهجي، بدءاً من الإعلان عن الصفقة وصولاً إلى إبرام العقد. يساهم هذا التوثيق الآلي في تقليص التدخلات غير القانونية ويحد من التلاعب أو التحيز في نتائج العملية. كما يتيح النظام الرقابي للهيئات الرقابية والمتابعين مراقبة سير العمليات بشكل دائم ومستمر، مما يعزز من فعالية الرقابة سواء كانت آنية أو لاحقة، كما تُساهم البوابة الإلكترونية في الحد من الممارسات التقليدية التي شكّلت بيئة خصبة للفساد، مثل التلاعب بالوثائق أو تعديل شروط الصفقة بعد نشرها، وتقلّص أيضاً من فرص التواصل المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين والإدارة، مما يُضعف احتمالات المحاباة والرشوة. وبذلك، تُعد هذه البوابة تجسيداً فعلياً لتوجه الدولة نحو حوكمة فعالة للصفقات العمومية، بما يعزز مبادئ الشفافية، والنزاهة، والمساواة أمام القانون.²

ث-تخفيض التكاليف:

يُعد تقليل التكاليف من أبرز أهداف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، وذلك من خلال رقمنة الصفقات واستخدام الأدوات الإلكترونية في جميع مراحلها، مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالطباعة والنقل والتخزين والإشهار الورقي، ويساهم في تسريع الإجراءات. كما تعزز الشفافية وتزيد من التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين، مما يؤدي إلى تقديم عروض أفضل من حيث السعر والجودة. بالإضافة إلى ذلك، توفر البوابة قاعدة بيانات رقمية تحتوي على

¹فايزة خير الدين، استحداث المعاملات الإلكترونية كدعم للمبدأ الشفافية في عملية إبرام الصفقات العمومية في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، جامعة زيان عشور الجلفة، العدد 3، الجزائر، 2019، ص30.

²كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية في الجزائر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، العدد 2، الجزائر، 2023، ص342.

معلومات دقيقة تدعم تحسين الأداء الإداري، وتساعد في اتخاذ قرارات سليمة بناءً على معطيات واضحة، مما يعزز فعالية الإصلاحات وتحليل السوق العمومية¹.

ج- تفعيل المساءلة والمحاسبة في إبرام الصفقات العمومية:

من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، تصبح المساءلة أكثر فعالية وسلاسة بفضل استخدام الرقابة الإلكترونية. يتم جمع كافة المعلومات والبيانات والتقارير المتعلقة بالصفقات العمومية عبر البوابة، ويتم تداولها بين المصالح المعنية، مما يعزز الشفافية ويسهم في تسهيل عملية المحاسبة على صرف الأموال العامة. كما توفر البوابة الإلكترونية معلومات دقيقة ومجانية في أي وقت، مما يسهل متابعة الإجراءات والتحقق من صحتها. وبالتالي، فإنها تساهم في تعزيز المساءلة والمحاسبة، ومتابعة الأخطاء العمدية وغير العمدية، وكشف الممارسات الفاسدة في صرف الأموال وتنفيذ المشاريع².

3- مطابقة محتوى القرار الصادر في 17 نوفمبر 2013 مع واقع البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وإمكانية تحيينه في ضوء القانون رقم 12-23:

صدر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 لتحديد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية نشر المعلومات المرتبطة بها، حيث نصّ على نشر الوثائق والمعلومات المتعلقة بالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية³: النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية، الاستشارات القانونية المرتبطة بمجال الصفقات العمومية، قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية، البرامج التقديرية للمشاريع الخاصة بالمصالح المتعاقدة، قوائم الصفقات العمومية المبرمة خلال السنة المالية الجارية والسنوات السابقة، مع الإشارة إلى أسماء المؤسسات أو مجمعات المؤسسات المستفيدة منها، تقارير المصالح المتعاقدة بشأن تنفيذ الصفقات العمومية، قائمة المؤسسات التي تم سحب شهادة التصنيف والكفاءة منها، الأرقام الاستدلالية للأسعار المعتمدة في مجال الصفقات العمومية، كل وثيقة أو معلومة ذات صلة بموضوع البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية. وقد شكّل هذا القرار آنذاك خطوة تنظيمية أولى في إطار التوجه نحو رقمنة الصفقات العمومية، إلا أنّ مضامينه لم تعد تواكب التطور الحاصل في البيئة الرقمية والتطبيق الفعلي للبوابة، خاصة بعد إطلاق شقها التطبيقي رسميًا، في ظل سياسة الدولة الجديدة الهادفة إلى تحديث المنظومة التعاقدية عبر الرقمنة والشفافية. كما أن صدور القانون الجديد للصفقات العمومية رقم 12-23 المؤرخ في 05/08/2023، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الذي جاء برؤية شاملة تؤسس لمنظومة متكاملة للصفقات العمومية تعتمد على الحوكمة الرقمية، أبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة القرار الوزاري القديم بما يتماشى مع مقتضيات القانون الجديد، خصوصًا في مواده التي تنص على النشر الإلكتروني، الشفافية، وتكافؤ الفرص. وأيضًا في

¹ البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية على الموقع الإلكتروني <https://marches-publics.gov.dz/about> تم الاطلاع عليه يوم 2025/04/17، على ساعة 09:22.

² إيمان دميري، دور المعلومات الإلكترونية في حوكمة إبرام الصفقات العمومية، مجلة الدراسات الجامعية عمار ثلجي، الأغواط، العدد 4، الجزائر، 2018، ص 265.

³ أنظر المادة 03 من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسيرها وكيفية تبادل المعلومات بطريقة الإلكترونية، المصدر السابق.

ضرورة التحيين في إدراج بيانات جديدة ضمن محتوى البوابة، مثل أسماء المتعاملين الفائزين، تقييم العروض، المبالغ النهائية وآجال التنفيذ، الإحصائيات الدورية، وآلية الطعون الإلكترونية، بما يسمح بتكريس مبدأ حرية الوصول إلى المعلومات، وتحقيق الانسجام بين النصوص التنظيمية والممارسة الرقمية الحديثة وفقاً للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

الخاتمة

تُعد البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية من أبرز الآليات التي تبناها المشرع الجزائري في إطار مساعي الإصلاح الإداري، وقد تم التأكيد عليها ضمن القانون رقم 12-23 باعتبارها أداة محورية في رقمنة الصفقات وتعزيز مبادئ الشفافية والمساواة. غير أن هذا القانون، رغم طابعه التوجيهي، يظل بحاجة إلى نصوص تنظيمية تفصيلية لتفعيل أحكامه، خاصة فيما يتعلق بالبوابة الإلكترونية، وهو ما يجعل تقييم فعالية المنظومة الحالية مرهوناً بمدى صدور تلك النصوص وتطبيقها.

ومن أهم الإجراءات والاقتراحات التي تهدف إلى تحسين فعالية البوابة الإلكترونية ورقمنه الصفقات العمومية في الجزائر:

➤ تعزيز الاستفادة من التجارب الأوروبية والعربية في مجال رقمنة الصفقات العمومية: تُعد الاستفادة من التجارب الأوروبية والعربية في مجال رقمنة الصفقات العمومية خطوة ضرورية لتطوير المنظومة الجزائرية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتفعيل القانون رقم 12-23. ويمكن تجسيد هذه الاستفادة من خلال تبني نماذج ناجحة لأنظمة إلكترونية متطورة، سواء في إطار توأمة مؤسساتية أو عبر الاستعانة بالخبرات التقنية والقانونية في تصميم أنظمة رقمية فعالة وأمنة، كما تتيح هذه التجارب الاطلاع على آليات التشريع والتنظيم التي تواكب الرقمنة، لاسيما فيما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني والطعن الرقمي، مع التركيز بشكل خاص على البوابة الإلكترونية لها، إضافة إلى ذلك، تُعتبر ورشات العمل والندوات المشتركة أدوات فعالة لتبادل الخبرات التقنية والقانونية، وتمكين الإطارات الجزائرية من الاطلاع على آخر المستجدات في هذا المجال. ويمكن أيضاً الاستفادة من اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، كما هو معمول به في بعض الدول الأوروبية، لرصد التجاوزات وتحسين الرقابة. وبذلك، فإن الانفتاح المنهجي على التجارب الدولية يُسهم في بناء نموذج جزائري متكامل لرقمنة الصفقات العمومية، قائم على المعايير الدولية ومتكيف مع الواقع المحلي.

➤ إصدار تشريعات لتنظيم النظام الإلكتروني: يجب على المشرع التركيز على تعزيز القوة التشريعية للنظام الإلكتروني بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة، خاصة فيما يتعلق باستخدام البوابة الإلكترونية بشكل صحيح من قبل المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة. ويشمل ذلك ضمان تطبيق الشروط القانونية في جميع مراحل إتمام الصفقة، بدءاً من تسجيل المتعاملين وصولاً إلى تنفيذ جميع الإجراءات وفقاً للمعايير القانونية.

➤ وضع استراتيجية وطنية: من أهم الإجراءات لنجاح البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وضع استراتيجية وطنية متكاملة لرقمنة الصفقات العمومية، تُراعي الجوانب القانونية، التقنية، البشرية، والأمنية، وتُدمج ضمن رؤية شاملة للحكومة الإلكترونية في الجزائر.

➤ من خلال هذه الإجراءات، التي تهدف إلى رقمنة وتبني الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية في الجزائر، مع تعزيز الشفافية والكفاءة والأمان في التعاملات الحكومية باستخدام الوسائل الإلكترونية، مما يسهم في نجاح البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

قائمة المصادر والمراجع

1-التشريعات:

-القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 /08/ 2023، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر، العدد 51، الصادر في 2023.

-المرسوم رقم 10-236، المؤرخ في 17/10/2010، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الملغى بالمرسوم الرئاسي رقم 15-247، المؤرخ في 16/09/2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، والملغى بالقانون 12-23، المؤرخ في 05/08/2023، المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية ج ر، العدد 58، الصادر في 2010.

-المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المؤرخ في 16/09/2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الملغى بالقانون 12-23، المؤرخ في 05/08/2023، المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر، العدد 50، الصادر في 2015.

-القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسيرها وكيفية تبادل المعلومات بطريقة الإلكترونية، ج ر، العدد 12، الصادر في 2013.

2-الكتب:

حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة للإلكترونية، دار وائل، ط1، الأردن، 2013.

3-أطروحات ورسائل جامعية

-عبد الرحمن بن جراسة، دراسة مقارنة، أطروحة بعنوان "التعاملات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية"، تخصص قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2021.

-فيروز حوت، "النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية (دراسة مقارنة)"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سيدي بلعباس، تخصص قانون العقود، الجزائر، 2019-2020.

4-المجلات:

- ودان بوعبد الله، مركان محمد البشير، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية: نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2015

-إيمان دميري، دور المعلومات الإلكترونية في حوكمة إبرام الصفقات العمومية، مجلة الدراسات الجامعية عمار ثليجي، الأغواط، العدد 4، الجزائر، 2018.

-فايزة خير الدين، استحداث المعاملات الإلكترونية كدعامة للمبدأ الشفافية في عملية إبرام الصفقات العمومية في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، جامعة زيان عشور الجلفة، العدد 3، الجزائر، 2019.

-كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية في الجزائر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، العدد 2 الجزائر، 2023.

-محمد بن جلول، فاطمة زعزوعة، رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 12-23، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لأفلو، العدد 1، الجزائر، 2024.

-ملاش خلود، البوابة الإلكترونية ضمن النصوص القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 11، 2019.

-نبيلة أوججيل، "دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، العدد 01، الجزائر، 2022.

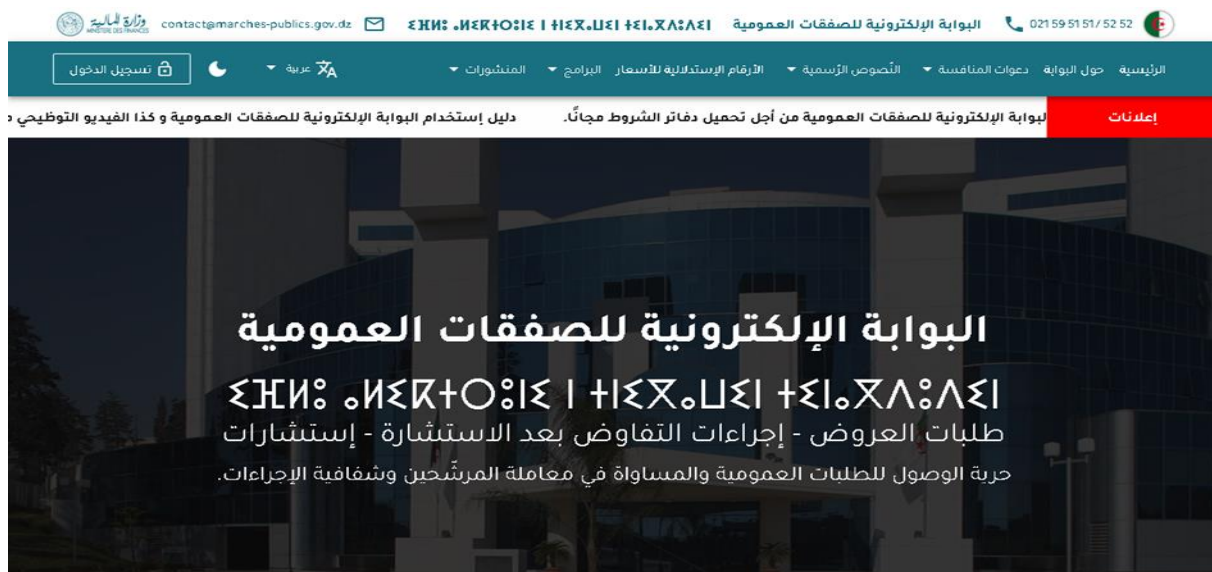
5-المواقع الإلكترونية:

- البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية على الموقع الإلكتروني <https://marches-publics.gov.dz/about>

-الوكالة الأنباء الجزائرية، مجلس الوزراء، إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية لنشر الصفقات العمومية، على الموقع الإلكتروني، <https://www.aps.dz>

الملاحق:

1-الملحق رقم 01: واجهة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية الجزائر



البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية على الموقع الإلكتروني <https://marches-publics.gov.dz/about> تم الاطلاع عليه يوم 2025/04/10، على ساعة 11:44.

2-الملحق رقم02 : الإعلانات عن الصفقات العمومية في البوابة الإلكترونية:

الرئيسية حول البوابة دعوات المنافسة النصوص الرسمية الأرقام الإستدلالية للأسعار البرامج المنشورات

تسجيل الدخول

عربية

إطلع على أحدث الإعلانات

إنجاز ثانوية نوع 200 / 800 ودية
ببلدية حمام بوججر ولاية عين...

طلب العروض المفتوح

إعلان

مديرية التجهيزات العمومية

وزارة السكن و العمران و المدينة
AAO N°09/DEP/AT/2025

ANESRIF / GOP-DPG.AMO/ET&N°
المتضمن: دراسات... 35/ 2024

طلب العروض المفتوح

إعلان

الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة الاستثمارات...

وزارة الأشغال العمومية و المنشآت القاعدية
ANESRIF / GOP-DPG.AMO/ET&N° 35/ 2024

ANESRIF / GOP-DP.GCA / N°09/ 2025
المتضمن: الدراسات المفصلة...

طلب العروض المفتوح

إعلان

الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة الاستثمارات...

وزارة الأشغال العمومية و المنشآت القاعدية
ANESRIF/GOP- DP.GCA / N°09/2025

↑ خدمات الإقامة في إطار الملتقى
الوطني للمنظمات الطلابية بولاية...

توريد لوازم لصيانة العتاد لسنة
2025

توريد لوازم لصيانة البنايات لسنة
2025

البوابة الالكترونية للصفقات العمومية على الموقع الالكتروني <https://marches-publics.gov.dz/about> تم
الاطلاع عليه يوم 2025/04/10، على ساعة 11:50.

3-الملحق رقم03 : الاحصائيات والمصالح المتعاقدة في البوابة

الرئيسية حول البوابة دعوات المنافسة النصوص الرسمية الأرقام الإستدلالية للأسعار البرامج المنشورات

تسجيل الدخول

عربية

18480 عدد المستخدمين

4512 عدد المؤسسات العمومية المسجلة

260 عدد المتعاملين الإقتصاديين المسجلين

372 عدد الصفقات

المصالح المتعاقدة

↑ المؤسسات العمومية الجماعات المحلية الدولة

البوابة الالكترونية للصفقات العمومية على الموقع الالكتروني <https://marches-publics.gov.dz/about> تم
الاطلاع عليه يوم 2025/04/10، على ساعة 12:04.

4-الملحق رقم 04 : المعلومات الخاصة بالبوابة الإلكترونية لصفقات العمومية



البوابة الالكترونية للصفقات العمومية على الموقع الالكتروني <https://marches-publics.gov.dz/about> تم الاطلاع عليه يوم 2025/04/10، على ساعة 12:14.